العلاقات بين القاهرة واستانبول

أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨

ظلت الفترة العثمانية من تاريخ مصر ، تعامل كما لو كانت احد الاقارب الفقراء لهذا التاريخ. وحين نتصفح المؤلفات التى تناولت هذه الحقبة، فاننا نلاحظ أن تناول حقبة كهذه بلغت ثلاثة قرون من تاريخ مصر ، قد اقتصر — حتى عهد قريب — على عدة فصول هزيلة ، كما أنه كان يتم من زاوية لا تقدم الا كل ما يثبط الهمم . ويعود هذا الى حقيقة اننا ظللنا نعتمد أساسا ولفترة طويلة على يوميات أو حوليات لم تكن تقدم عن التاريخ الحقيقى لمصر الا بعضا من الاخبار البالغة السطحية ، كما يعود بالمثل الى ان مؤرخى الامبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر — وخاصة ابتداء من جوزيف فون هامر (٢) — قد اقتصر تناولهم لتلك الحقبة على أحداثها العارضة فكانوا يلحون بشدة فى بعض الاحيان على الاضطرابات والاغتيالات وحوادث العصيان والتمرد .. الخ الامر الذى جعل العثمانيين يبدون فى أسوأ مظاهرهم مما ساهم فى اتهامهم بأنهم قد أغرقوا مصر فى فوضى سياسية واضطراب مالى ، وبأنهم جروا اليها الخراب الاقتصادى منذ مجيئهم وحتى قدوم حملة بونابرت .

وثمة كثيرون يريدون أن يتخذوا من حملة بونابرت هذه بداية لتجديد مصرى ، تجديد سار على دربه محمد على ، معتبرين أنه — قبل عام ١٧٩٨ — لم يكن ثمة شىء فى مصر . ولكن الواقع يثبت عكس ذلك . لقد ظهر الى النور قبل هذا التاريخ عديد من تيارات التجديد ، دينية وثقافية بحيث لم تكن حملة بونابرت الا منفذا لارادات هادفة الى التقدم كانت تجاهد محاولة التعبير عن نفسها . لكن ذلك أمر يخرج عن نطاق بحثنا.

واننا لمدينون بمعرفتنا اليوم لمصر العثمانية معرفة أقرب الى الحقيقة لبعض مؤلفات متفاوتة الحداثة تمت على وجه الخصوص نتيجة لاكتشاف ودراسة وثائق الارشيف ، واكتفى هنا بذكر اثنين من العلماء هما فى رأيى من أبرز أولئك الذين كان اسهامهم فى ذلك جديرا بالاعتبار . أولهما استاذى جان دينى Jean Deny — وأنتهز الفرصة لاحيى ذكراه — الذى كان — منذ أربعين عاما مضت — أول من أرسى دعائم تاريخ بالغ الجدة والعمق بدراسته : موجز الارشيف التركى بالقاهرة
Sommaires des Archives Turques au Caire
وثانيهما ، وهو أكثر معاصرة لنا — هو ستانفورد ج . شو Stanford J. Shaw الذى اكمل — وبأستاذية فذة — مؤلف دينى ، بدراسته عن النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية التى نشرها عام ١٩٥٨ (١) ، ولست أخفى أننى قد اغترفت الكثير من كليهما وخاصة من دراسة شو التى تشبه منجما من الوثائق .

مظاهر الاحتلال ونتائجه المباشرة

كان لهزيمة مصر التى دبر لها السلطان سليم الأول والتى تحققت على يديه ، نتائج هامة فى مختلف المجالات ، اذ أنها هيأت للعثمانيين السيطرة على منطقة بالغة الأهمية وجعلت منهم سادة الشرق الأوسط .

وفى المجال السياسى ، هيأ انتصار العثمانيين على سلاطين المماليك التفوق على كل الأسر الحاكمة فى العالم الاسلامى ، فقد جاء هذا النصر مكملا لذلك النصر الذى حققوه منذ خمسة وستين عاما على البيزنطيين حين استولوا على القسطنطينية ، ثم جاء هذا النصر الاخير ليهيىء لهم السيطرة على أكبر مدن الشرق الأوسط أهمية : القاهرة . ومن جهة أخرى فقد كان ذلك مرحلة هامة فى طريق تأكيد الزعامة التركية فى البلاد العربية .

أما فى المجال الدينى ، فان القضاء على الخلافة العباسية قد هيأ للعثمانيين زعامة العالم الاسلامى السنى ، الأمر الذى سيؤدى بسلاطين الأتراك الى ان يتخذوا لأنفسهم لقب « خليفة ».

ومن الناحية الاستراتيجية ، أصبح العثمانيون

---

* قدم هذا البحث فى ندوة ألفية القاهرة — ابريل ١٩٦٩ .

(1) The Financial and Administrative Organisation of Ottoman Egypt, Princeton.

(2) Joseph Von Hammer

بقلم: روبير مونتران
ترجمة: زهير الشايب

يسيطرون من الآن فصاعدا على منطقة تمكنهم من فرض سيطرتهم السياسية والعسكرية فى الشرق الأوسط ، فبعد سقوط مصر جاء الدور على شبه الجزيرة العربية لتسقط بمدنها المقدسة فى يد الاتراك ، ولتهيئى لهم بذلك تحقيق أمنيتهم فى النفاذ من البحر الاحمر للوصول الى المحيط الهندى حيث سبق الى هناك البرتغاليون .

أما فى مجال الاقتصاد فقد مكنت مصر العثمانيين من السيطرة على الطريق التجارى المؤدى للهند عن طريق البحر الأحمر — ولم يكن اكتشاف طريق راسى الرجاء الصالح في ذلك الحين قد مر عليه أكثر من عشرين عاما بحيث لم يكن قد أدىبعد لآثار ملموسة . ان القاهرة واحدة من أهم ميادين التجاره فى الشرق الاوسط ومن الآن ، وبعد احتلالهم لسوريا ومصر ، اصبح العثمانيون يسيطرون على حركة التجارة بين البحر المتوسط وبلاد الشرق الاوسط والهند . ويمكننا بهذه المناسبة أن نشير الى وجود مشروع يهدف الى حفر قناة لربط البحر الابيض بالبحر الاحمر ، وكان هذا المشروع يحظى بموافقة السلطان سليم لكنه لم ير النور .

ويلاحظ — فى المجالين الثقافى والدينى — أن العثمانيين قد عاملوا الجامع الازهر باحترام شديد واحتفظوا له بكل نفوذه . ومنذ احتلالهم لمصر ، أصبحت كل مراكز التعليم الدينى فى الشرق الاوسط وحتى بغداد فى حوزتهم . ومما تجدر ملاحظته أيضا ان الحجاج الاتراك غالبا ما كانوا يمرون بمصر وهم فى طريقهم للحج ويقيمون بالقاهرة فترة من الوقت مما سيؤدى الى قيام علاقات ثقافية ودينية بين تركيا ومصر .

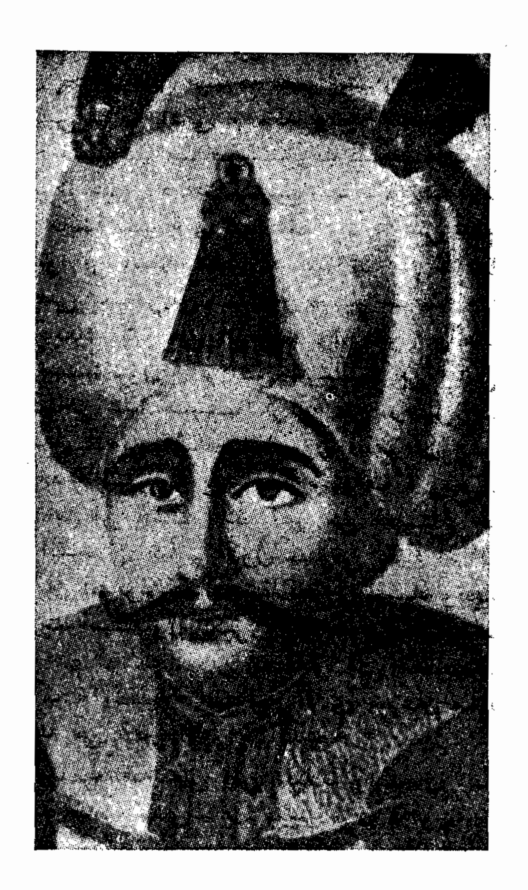
ومنذ غداة الهزيمة ، أنشأ السلطان سليم عددا من المصالح كان موظفوها فى غالب الاحيان يشغلون مناصبهم بتكليف — وان كان ذلك لايعنى فى واقع الأمر انه أنشأ نظاما اداريا جديدا فى البلاد — ووجد عديد من المماليك الشراكسة أن أملاكهم قد صودرت بينما كان السلطان سليم الاول يحاول عمل مساحة لمصر ليتمكن بفضلها من تأسيس نظامه المالى . وقد واجه العثمانيون فى هذا الصدد — كما هو معروف — مصاعب جمة ومحيرة ،فقد اختفت — فجأة — سجلات الادارة التى كانت منشأة فى عهد المماليك ، حتى أنهم لم يتمكنوا من انشاء هذه المساحة الا عام ١٥٢٣ .

ولكى يستعرض السلطان سليم سلطته ، فقد أمر بابعاد كثير من الوجهاء والموظفين والصناع الى استانبول . ويقص علينا ابن اياس في مناسبات عدة قصصا مؤثرة عن رحيل هؤلاء المبعدين الذين اضطر الكثيرون منهم أن يعودوا بعد عدة أشهر أو بعد عدة سنوات ، ومع ذلك فقد استقر هناك عدد كبير من الصناع حيث كان السلطان سليم الاول — ومن بعده السلطان سليمان القانونى — يستغلانهم فى انشاء وتجميل مساجد استانبول الكبرى وغيرها من المنشئات . ومن أهم أولئك الذين أبعدوا الى العاصمة التركية ، الخليفة العباسى الذى سرعان ما نزل سجينا فى قصر الأبراج السبعة .

وللمحافظة على أمن البلاد ولضمان الدفاع عنها ، فقد استقرت بها ست فرق (أوجاقات — أوجاق) يقيم أفرادها بالقاهرة . ولم تكن هذه الفرق — ذات الاصل التركى — على وفاق مع الشعب المحلى فى بداية الامر ، لكن ارتباطات أكثر ودية بدأت تنشأ شيئا فشيئا ونتيجة لذلك بدأت تشيع حالات التزاوج بين الفريقين وخاصة منذ اللحظة التى اكتسبت فيها الانكشارية نوعا من الاستقلال الذاتى .

لقد نشأت ادارة انتقالية أمكن لغالبية موظفى العهد المملوكى القديم أن يعملوا بها . وانتظارا لصدور التشريعات الجديدة ، ظلت المؤسسات القديمة تواصل عملها ، وظلت اللغة العربية هى لغة الدواوين . وباختصار فانه لا يمكن الحديث عن «عثمنة» فى هذا المجال ، وان كانت بعض فرمانات قد صدرت — كما هو معروف — عن السلطان سليم الأول تهدف الى تدعيم العهد الجديد ، لكنها كانت في الغالب من ذلك النوع الذى ينظم طريقة دفع مرتبات الجنود الأتراك أو الذى يعبر عن ترحيب السلطان بأمراء المماليك ، أو من نوع ذلك الفرمان الذى يحدد السلطات الادارية لخير بك ، الحاكم المقيم بالقاهرة .

ومما تجدر ملاحظته أن العثمانيين سرعان ما جلبوا الى مصر العملات النقدية التى ضربت فى استانبول وفى نفس الوقت بدأت القطع الذهبية المضروبة فى مصر (الأشرفى) تعرف



السلطان سليم

طريقها الى استانبول وعلى وجه الخصوص الى الخزانة السلطانية .

ويمكن القول أنه اذا كانت مصر قد أصبحت ارضا عثمانية ، الا أنها وحتى نهاية عصر سليم الأول لم تكن قد أخذت بعد مظهر الولاية العثمانية ، الصحيح .

تنظيم المقاطعة

بدأت مصر تأخذ سمتها الحقيقية كولاية عثمانية فى عهد سليمان الأعظم (القانونى) ، حين اصدر قوانين ١٥٢٤ (٦٣١ هـ) المعروفة باسم « قانون نامه » .

ويبين سن هذه القوانين بالدرجة الاولى عزم السلطان على تنظيم الاقليم (مصر) وعلى رغبته فى أن تسوده قوانين كتلك التى أعطيت لأقاليم الامبراطورية الأخرى ، قوانين يمكن مقارنتها في أكثر من زاوية بتلك القوانين .

وبوضوح ، فان ادارة جديدة قد قامت فى مصر ، ابتداء من ١٥٢٥ على يد الوزير ابراهيم باشا . لقد أصبحت مصر «ايالة»مركز حكومتها القاهرة ، مقر اقامة الوالى ، ومقر اقامة الحكومة . لكن ثمة خصوصية تلفت النظر : فبعكس الولايات الآسيوية الأخرى ، ظلت مصر تشكل اقليما واحدا . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فقد كان يساعد الوالى فيها ديوان يتكون من كبار الموظفين والضباط والعلماء . وهذه الخصوصية توضح أن مصر كان لها فى نظر السلطان ميزة خاصة وأهمية انتوى أن يحتفظ لها بهما .

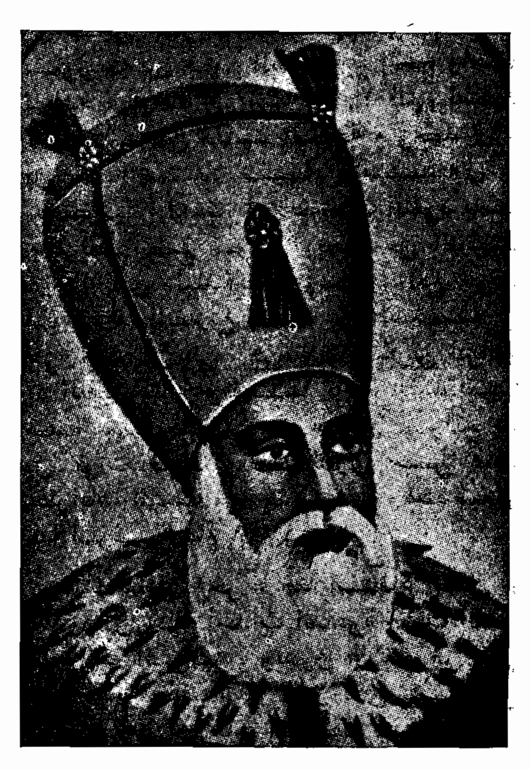
ولقد أكدت قوانين١٥٢٤ أولا دور وواجبات وسلطات العناصر العسكرية ذات الأصل التركى التى استقرت بمصر وامتيازاتها المالية ، ثم بدأت تتناول شئون الادارة . ويلاحظ ان عددا من التشريعات التى وضعت قد اخذت عن تشريعات كانت متبعة فى عصر سلاطين المماليك . وهنا نضع يدنا على تقليد كان يتبعه العثمانيون ، تقليد يهدف ــ بعد احتلالهم بلدا ما ــ الى عدم بلبلتها عن طريق فرض تنظيمات بالغة الجدة ، يمكن أن ينتجعنها أن تسود الفوضى والاضطرابات وعلى العكس من ذلك ، فعن طريق الاستفادة بكل ما تتضح صلاحيته من النظم القديمة للادارة الجديدة ، يستطيع العثمانيون أن يخلقوا مرحلة انتقال تؤمن حاجتهم الى النظام ، وفى نفس الوقت تعيد الطمأنينة للشعب المحلى . لكن المشكلة كانت تكمن فى حالة أن يظن عدد من رؤساء وموظفى العهد القديم أن شيئا فىالحقيقة لم يتغير وان تقاليد ــ عدت ذميمة ــ يمكن لها أن تستمر . ومن هنا بالذات نشأ العديد من الاضطرابات التى اضرت بالرعية والحكومة (حكومة الأقليم) فى نفس الوقت ، كذلكالصراع الذى كان يقوم بين الوالى ــ الباشا وبين الأمراء الراغبين فى الاحتفاظ بامتيازاتهم والاستزادة منها .

وفى الوقت الذى أنشئت فيه الادارة الجديدة ، بدأ نظام مالى جديد ، بل بالغ الجدة. ولم يكن هدف هذا النظام مجرد تنظيم مالية الاقليم فقط ، بل كان النظام يهدف كذلك الى اقتطاع جزء من دخل البلاد لصالح استانبول ، ومع ذلك نستطيع القول بأنه لا يبدو أن هذه الأموال الذاهبة الى الخزانة السلطانية كانت تثقل كاهل الاقليم ــ وسنعود فيما بعد لايضاح هذه النقطة ــ فقد كان هذا النظام ــ فى جزء كبير منه ــ مشتقا من نفس النظام الذى كان سائدا فى استانبول وسائر الولايات العثمانية.

وكما يذكر جب H.A.R. Gibb ، وباون H. Bowen ، فان انتصار العثمانيين لم يجلب معه « عثمنة » للبلاد العربية ، كما أن ظهور ارستقراطية عسكرية تركية ليس بالظاهرة

الجديدة في هذه البلاد وخاصة في مصر ، وقيام ادارة مماثلة كانت تقوم بأعباء الحكم أيام سلاطين المماليك ، وفى نفس الوقت فان «البيروقراطية» القاهرية لم تكن تركية خالصة ، وكما سبق أن نوهنا ، فان الحاميات التركية التى اخذت تندمج أكثر فأكثر بالشعب المحلى عن طريق التزاوج بدأت تذوب فى الشعب لحد نسيت معه لغتها الأصلية : التركية . وقد استمرت ظاهرة « اللاعثمنة » هذه حتى نهاية القرن الثامن عشر، مما سمح لمصر بأن تستعيد سريعا — وبسهولة تامة — شخصيتها الأصلية .

ان السيطرة التى كانت تمارسها حكومة استانبول على مصر ، لم تكن شديدة الوطأة ، كما لم تكن بالغة التعسف والجور . ومما لا شك فيه أننا نستطيع أن نتبين قيام الكثير من الاضطرابات ، مثال ذلك اضطرابات أعوام ٩٩٧، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠١٢ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٧ . الخ لكنها فى الواقع ليست اضطرابات تمرد أو حركات



السلطان سليمان القانونى

عصيان شعبية ، ولكنها اضطرابات عسكرية كانت تقوم بها الانكشارية وبقية الأوجاقات ، اما بسبب عدم حصولهم على رواتبهم واما بسبب صدامهم مع المماليك . ولذا فيمكن القول بأنها كانت مجرد « مشاجرات شوارع » أكثر مما كانت ثورات حقيقية . وبعد ذلك ، وخاصة فى القرن الثامن عشر كان السبب الحقيقى للتوتر بين القاهرة واستانبول ناتجا عن أن استانبول بدات تستعيض تدريجيا عن النظام القديم للأوجاقات ، بجيش من نمط جديد يتألف من متطوعين . فالسبب اذن هو مصاريف هده الفرق العسكريه الجديده اكثر مما هو بذخ الباشوات أو مطالب الباب العالى ، وهذا هو — فى واقع الامر — سبب الاهانات وحوادث الابتزاز والاغتصاب التى يكثر ذكرها فى مؤلفات هذه الفترة . ومهما يكن الأمر ، وبالرغم من هذه الاضطرابات ، وبالرغم من انه يمكن القول بان القاهره تقع بعيدا عن القسطنطينيه فليس ثمة ما يبين — حتى فى المؤلفات الحديثة — ان العثمانيين قد واجهوا حالة قطع الروابط التى كانت تربطهم برعاياهم . انهم لم يواجهوا قط حالة انفصال أو انشقاق بين هذا النوع ، مع ان البكوات — وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر — كانوا يتمتعون باستقلال ذاتى ، بل استقلال واسع لحد وجدت الحكومة العثمانية نفسها مضطرة لأن تعمل مرة أخرى ، فترسل حملة عسكرية الى مصر عام ١٧٨٦ .

لم يكن السلاطين العثمانيون مطلقا — فى الواقع ، وبرغم سطوتهم — مدققين ، يولون اهتماما بالغا للاحترام والطاعة الواجبين لهما على حكام الاقاليم وكبار الموظفين بها . كان كل ما يهمهم هو تدعيم التشكل المظهرى لسيادتهم السلطانيه على هده البلاد ، واهم من ذلك ان يضمنوا وصول خراجات الاقاليم فى مواعيدها وبدقة تامة . والاخلال بالشرط الأخير كان هو — ولدرجة كبيرة — سبب حملة عام ٨٥—١٧٨٦ اذ أن ذلك التطاول الذى بدا من البكوين مراد وابراهيم سرعان ما لقى العقاب والقمع على يد قابودان باشا الذى أوضح بحملته تلك أنه لابد — الى جانب احترام الالتزامات المالية — من المحافظة على المظاهر الشكلية للسيادة العثمانية.

الحكومة العامة للاقليم

فوض السلطان — كما سبق أن ذكرنا — سلطاته فى مصر الى حاكم (الوالى) يحمل لقب باشا ويقيم فى القاهرة بالقلعة . وكان هذا الباشا فى العادة أحد كبار موظفى الحكومة العثمانية ، وعندما نفحص قائمة أسماء جميع الولاة الذين تعاقبوا على مصر ، نلاحظ أن عددا من بينهم قد وصلوا — بعد عملهم بالعاصمة المصرية — الى مناصب عالية وأن بعضا منهم اصبحوا من كبار الوزراء ، ومن جهة أخرى نلاحظ ان بعضا من كبار الوزراء قد عينوا بعد ذلك ولاة على القاهرة

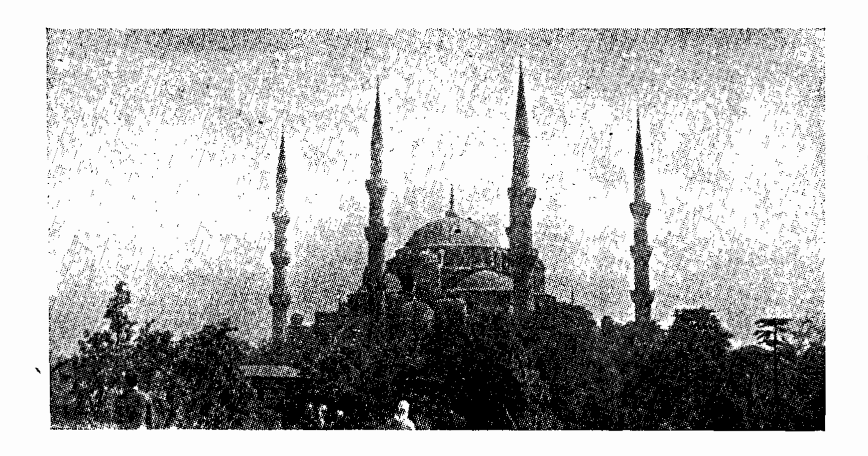
الأمر الذى قد يبدو للوهلة الأولى انقاصا لشأنهم الا ان مركز والى القاهرة كان فى الواقع واحدا من اعلى المراكز فى السلم الادارى العثمانى . ومع ذلك فلم يكن الوالى دائما – وخاصة ابتداء من القرن السابع عشر – يستطيع ان يمارس مهام وظيفته وسلطاته بكامل حريته ، فقد كان يجد نفسه – فى الواقع – فى صراع مع الامراء والبكوات المماليك الذين حصلوا على امتياز فريد فى نوعه فى كافة انحاء الامبراطورية العثمانية هو حقهم فى عزل الباشا دون مشورة الباب العالى . وبتوالى السنين ، لم يعد الباشا سوى رمز للسيادة العثمانية ، فهو حبيس فى قلعة القاهرة ، لا يستطيع الخروج منها ، وعليه – عند عزله او تغييره ، وقبل ان يعود الى استانبول – أن يقدم الحساب عن الحركة المالية للاقليم اثناء حكمه ، وقد شجع ذلك – اى امكانية عزل الباشوات وتغييرهم – البكوات على انتزاع صلاحيات اضافية وعلى أن يتجاهلوا بعض أوامر استانبول .

وكان يعاون الباشا فى ادارة الاقليم ديوان يجتمع ٤ مرات فى الاسبوع فى القاهرة . وكان الباشا ينقل الى هذا الديوان – وهو الديوان الذى انشىء بمقتضى قوانين ١٥٢٤ وحل بذلك محل المجلس القديم للاقليم – الاوامر التى يتلقاها من القسطنطينية . وكانت هذه الاوامر تعرف طريقها للتنفيذ – بعد ذلك – عن طريق مختلف المصالح التابعة للديوان وكان هذا الديوان يتكون من ممثلين عن الفرق العسكرية ومن امير الحج وكبار المشايخ والاشراف . وثمة ديوان آخر (الديوان الصغير) كان يجتمع كل يوم في قصر الوالى مع مساعد الوالى (الكخيا) والدفتردار (المسئول عن المالية) والرزنامجى (موظف المالية) وكبار القادة العسكريين . وكان هذا الديوان الصغير يقوم بتصريف الموضوعات الادارية اليومية .

ومما لا جدال فيه أن ثمة ضغوطا كانت تقع على الادارة المحلية فى عهود مختلفة ، سواء من جانب العسكريين أو من جانب كبار الموظفين الحائزين على السلطة . لكن الصراع الذى كان ينجم عن مثل هذه الضغوط لم يكن قط سوى صراعات داخلية سواء كانت بين الباشا أم بين المجموعات الأخرى أم داخل هذه المجموعات نفسها ، ونادرا ما وصل الأمر الى حد الصراع مع الباب العالى ، فسيادة السلطان لم تكن قط موضع مناقشة . لذا فقد كان الضحية لذلك هو الباشا الضائع بين السلطان والبكوات . ان المرء ليخامره الشعور هنا بأن السلطان قد أراد بذلك أن يعطى للبكوات « عظمة يقرضونها » كى يشبع حاجتهم الى التمرد والعصيان . ولم تكن اضطرابات القاهرة – دائما على وجه التقريب – لتتجاوز نطاق الاقليم الا بدرجة جزئية فى القرن الثامن عشر . ويمكننا أن نقول – ونحن مطمئنون – انه برغم هذه الأحداث المحلية فان الادارة فى القاهرة قد استطاعت أن تقوم بعملها وأن تصل بهمة وبدرجة ملموسة الى تحقيق أقصى الفوائد للاقليم وللخزانة السلطانية معا .

وفى القرن الثامن عشر ، كانت القاهرة مسرحا لصراع قام اولا بين الباشوات ومشايخ البلد وفاز مشايخ البلد فى النهاية وانتزعوا من الباشوات السلطة الضئيلة التى كانت فى حوزتهم وبعد ذلك دخل البكوات المصريون فى صراع بعضهم مع بعض ، ولكن ثمة ما تجدر ملاحظته : ان هذه الخلافات قلما كانت – فيما يبدو – تصيب الحياة فى القاهرة بالارتباك . وفى منتصف القرن الثامن عشر تم تقسيم الواجبات والمسئوليات بين شيخ البلد وأمير الحج واستمر ذلك عدة سنوات الى سنة ١٧٦٣ التى استولى فيها على بك على مقاليد السلطة ، وجهد فى أن يجعل نفسه مستقلا تمام الاستقلال عن القسطنطينية ، ذاهبا الى حد سك النقود باسمه ثم بدأ يحلم بضم سوريا وبحث عن الدعم الخارجى لدى البندقية وروسيا . لكن حركته فشلت ، وعاد الصراع بعده على السلطة فى القاهرة مما أدى الى مجىء عهد البكوين ابراهيم ومراد اللذين أثار موقفهما ثائرة القسطنطينية فأرسلت حملة قابودان عام ١٧٨٥ . ولكن بعد رحيل قوات قابودان باشا غازى حسن عادت الاضطرابات تنشب من جديد حتى وقت قدوم الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ .

وهناك عامل آخر ، قد استطاع بالمثل أن يلعب دورا في تتابع أحداث القاهرة ، ذلك العامل هو الطوائف الحرفية ، وبدون أن نخوض كثيرا فى شأن هذه التنظمات ، فان الذى ينبغى ذكره على الدوام هو أن هذه الطوائف كانت موجودة قبل مجىء الأتراك ، وأن العثمانيين – فى هذا المجال – قلما حاولوا التدخل لتوجيه هذه التنظيمات القاهرية كى تتخذ نمطا تركيا . ونتيجة لذلك ، ترك الحكام تلك العادات القديمة تستمر . وكانت هذه الطوائف كثيرة العدد (٧٢ أو ١٠٦ حسبما يذكر الجبرتى) . وكانت كثرتها تمنحها نوعا من النفوذ فى الحياة السياسية ، فكان رؤساؤها يتمتعون بسلطة



جامع السلطان أحمد (استانبول) ويبدو أثر هذه العمارة فى جامع محمد على بالقلعة .

كبيرة وكان من حقهم الدخول على الباشا ، الأمر الذى لم يكونوا يترددون فيه . وأخذ نفوذ الطوائف على الادارة والحكام يقوى أكثر فأكثر ابتداء من القرن السابع عشر بسبب اقتحام الانكشارية والعسكريين فى بقية الأوجاقات للطوائف الحرفية ، وحيث ان نفس الشىء كان يحدث فى نفس الوقت وعلى وجه التقريت فى أستانبول ، فان أوجاقات القاهرة قد سيطروا على الطوائف الحرفية ثم احتكروها لدرجة نستطيع معها القول بأن الطوائف الحرفية منذ بداية القرن التامن عشر كانت تتكون من الجنود وأبنائهم . وبالرغم من أن هؤلاء الحرفيين كانوا معافين من الخدمة العسكرية ــ بحكم كونهم حرفيين ــ الا أن أسماءهم ظلت مسجلة فى قوائم الأوجاقات ، وكانوا يحصلون على أنصبتهم من العطاءات التى تقدم للجنود . وأثناء الصراعات التى كانت تنشب بين البكوات كان أولئك البكوات يسعون فى بعض الأحيان للحصول على تأييد هذه الطوائف ، وهو دعم لا يمكن تجاهله ، اذ كان لمثل هذا الدعم أثره حتى على أعلى المستويات الحكومية بالقاهرة .

المسائل المالية

انصب اهتمام العثمانيين فى كل البلاد التى احتلوها ــ أولا وقبل كل شىء ــ على تنظيم الشئون المالية بهدف محدد هو ضمان الحصول على دخول مؤكدة . وقد كان فى البلاد العربية التى استولى عليها سليم الأول عدد من الضرائب التى كان سلاطين المماليك قد فرضوها تحت أقنعة مختلفة ، وتم فحص هذه الضرائب على يد مسئولين ، والغيت بعض هذه الضرائب التى تبين اجحافها بالشعب ، وان كان هذا لم يمنع أن يعود بعضها للظهور فيما بعد .

وكانت مصر ، بحكم كونها بلدا غنيا ، تشغل مكانة سامية فى ميزانية الخزانه السلطانية . وسوف نلمس ــ لو تفحصنا هذه الميزانية في مختلف العهود ــ أن خراج مصر كان أهم الخراجات التى تحصل من جميع الأقطار . وقد حدد هذا الخراج أولا ب ٨٠٠ر٠٠٠ (ثمانمائة ألف) قطعة ذهبية ثم ارتفع الى ٢ر١ مليون فى عهد خسرو باشا ثم خفض فى عهد سليمان القانونى الى الرقم الأول ثم ظل يتراوح بعد ذلك بين ٦٠٠ر٠٠٠ و ٨٠٠ر٠٠٠ قطعة ذهبية ، وتكاد مؤلفات القرن الثامن عشر تجمع على رقم ٦٠٠ر٠٠٠ قطعة ذهبية ، ويتفق هذا مع ما يذكره الرحالة الأوربيون فى هذه الفترة . وفى القرن الثامن عشر هبطت قيمة الخراج الى ٤٠٠ر٠٠٠ قطعة ذهبية .

وقد بدأت الادارة المالية تنظم شيئا فشيئا على النمط التركى حتى تركزت واصبحت تدار فى النهاية بواسطة مصلحتين رئيسيتين : ديوان الرزنامة ومصلحة **الأنبار الأميرية** وكلاهما تابع **لديوان الدفتردار السلطانى** الذى يراسه **الدفتردار** .

وغداة الهزيمة ، كانت الخزانة المصرية قد نهبت ، وكان أغلب الموظفين قد هربوا وان كان الكثيرون منهم قد عادوا للخدمة بعد ذلك . وكان من الضرورى بالنسبة للعثمانيين أن ينشئوا ادارة مالية جديدة . وفى كل مقاطعة عينت الخزانة ((**مملوك متحدث**)) ليشرف وليحدد الضرائب على الأراضى القابلة للزراعة والتى يمكن أن تخضع للضرائب . وكان هؤلاء المفتشون بخضوع لاشراف رئيس الخزانة (**ناظر الأموال**) ولمساعده الرئيسى بالقاهرة (**أمين شهر**) . وقد اقر تشريع ١٥٢٤ (قانون نامه) هذا النظام فظل بلا تغيير فعلى طوال القرن السادس عشر .

ومع ذلك فقد أصبحت المناصب العليا في الادارة المالية تشغل بموظفين موفدين من استانبول بعد ان كانت تشغل بالمماليك . وشيئا فشيئا بدأت الاجراءات والنظم التركية تحل محل الاجراءات والنظم المملوكية . وكان المفتشون يحملون لقب **أمين** أو **أفندي** اما رئيس الخزانة فكان يحمل لقب **دفتردار** . وفي القرن السادس عشر كان يشغل وظيفة الدفتردار موظف تركي قادم من القسطنطينية ، ولكن بعد ذلك حصل الأمراء على حق تعيين واحد منهم في هذا المنصب وكان اختياره يتم بحسب مركزه السياسي لا بسبب كفاءته المالية .

وبسبب هـذا الوضع الجديد ، وبسبب التعقد المتزايد في الأرقام المالية الناتج عن تغير نظـام المحـاسبات (امساك الدفاتر) **لمقاطعات أمانة الالتزام** أعاد مقصود باشا في عام ١٦٠٨ تنظيم المالية المصرية وأنشأ **قلم الرزنامة** (وهو ادارة للمراقبـة اليـومية على أموال الخزانة) الذي أصبحت كل الأقسام الأخرى تابعة له . وكان عمل رئيس هـذا القلم (**الرزنامجي**) أن يسجل الدخول اليومية والمصاريف وان ينظم بناء على ذلك الدخل السنوي . وكان من سلطة الرزنامجي أن يطلب من كل المصالح الأخرى في الادارة المصرية أن تقدم له حساباتها ، وحيث أن مكانته الوظيفية كانت عالية فقد كان يوفد من استانبول كما كان تعيينه يتم عن طريق الباب العالي ، وكان تحت امرته « طائفة » حقيقية من **الأفندية** يتم اختيارهم اما من سكرتارية وكتبـة العهد المملوكي واما من الادارة المالية في استانبول. ويلاحظ — في القرن الثامن عشر — أن الرزنامجي والأفندية كانوا قد ارتبطوا بكبار العـائلات المملوكية وأصبحوا يؤازرونهم في صراعاتهم ، أما بالنسبة للدفتردار ، فان دوره لم يعد يتعدى توقيع الأوراق البالغة الأهمية والموافقة — مع بقية أعضاء الديوان — على الحسـابات التي يقدمها الرزنامجي وهكذا تضـاءلت الرقابة العثمانية لحد كبير ، وقد أعيد اصلاحها وقتيا عـام ٨٥ — ١٧٨٦ ثم عام ١٨٠٢ — ١٨٠٣ بعد رحيل الفرنسيين .

وكانت « الأنبار الأميرية » (الودائع) موزعه على مستودعين كبيرين يقعان على شاطئ النيل في مصر القديمة ، حيث كانت تخزن الحبـوب التي تجمع من شتى أنحاء مصر وكان مديرها (**أمين الأنبار**) يوفد طيلة القرن السادس عشر من استانبول ، ومع مرور الوقت أصبح يكلف بهذا العمل واحد من ضباط فرقة الجاويشية (جاويشان) .

ويبدو أن نحاول هنا تحليل كل عناصر الخراج المالي لمصر ، سوف نكتفي باعطاء بعض البيانات عما كان يمس القاهرة ، وعما له صلة مباشرة باسهام مصر في الخزانة السلطانية .

كان تنظيم الصناعة والتجارة والمقايضات وتقدير الضرائب عليها امتيازا للسلطان وحـده الذي وزع أجزاء من ممتلكاته الأمـيرية (**حوس همايون**) على شكل مقاطعات الى وكلاء ينوبون عنه لادارتها واستغلالها ، وفي مصر ، قسمت المقاطعات والأعمال المدنية الى خمس مقاطعات رئيسية ، **الجمارك ، الشرطة ، الاحتساب** لوضع قوانين تنظيم التجارة والصناعة . أما تخزين ورقابة بيع المنتجات الغذائية ، ووضـع لوائح الملاحة النيلية واستغلال الموانى والأرصفة على طول النيل فقد كان من اختصـاص **أمانات** (أمانة) ثم تحولت هذه المقاطعات بعد ذلك الى **التزام** ، وكان تقدير وتحصيل الضرائب المستحقة على حائزي هذه الالتزامات يتم من قبل الخزانة السلطانية بواسطة **قلم شهر** ويشرف عليه الوالي عن طريق بعض أعوانه (**شهر حواليسي**) ، وفي الخمسين عاما الأولى من السـيطرة العثمانية كانت المقاطعات موكلة كليـة الى **أمانات** يديرها على وجه الخصوص أقباط ويهود مصر . وفي القرن السابع عشر ، كانت المقاطعات تعطى حسب الوضع الذي يراه وكلاء الخزانة أكثر فائدة ، اما على شكل **أمانة** واما على شكل **التزام** .

وفي بداية القرن الثامن عشر ساد كلية نظـام الالتزام ، وكانت كل الالتزامات موكلة الى رؤساء الأسر أو الجماعات المملوكية .

وكانت رسوم الجمارك المستحقة عن الموانى الواقعة على البحر الأبيض وهي الاسـكندرية ورشيد ودميـاط — وهي الموانى التي تؤمن التجارة بين مصر وبقية أجـزاء الامبراطورية العثمانية وأوربا — كانت تحصل في البرلس حيث كانت تمر القوافل القادمة من شمال افريقيـا متجهة الى السويس للتجارة مع شبه الجزيرة والشرق الأقصى . وكانت الرسوم تحصـل في بولاق بالنسبة للتجارة المصرية الداخلية التي تقصد القاهرة ، وفي مصر القديمة بالنسـبة لقوافل السودان وأفريقيا الوسـطى . وكانت رسوم الجمارك هذه تماثل كثيرا مثيلتها في العهد المملوكي وان كان قد أعيد تقييمها عدة مرات .

وحتى عام ١٧٦١ كانت مقاطعات الجمارك موكلة الى والي مصر وكان يديرها بواسطة أمناء أقباط او يهود ، وأحيانا بواسطة أمناء ينتسبون الى أوجاقي المتفرقة والجاويشان على اعتبـار أنهما — اي الاوجاقين — السـند القـوي للسلطة

العثمانية فى مصر وأن من الواجب مكافأتهما على ذلك . ووكلت هذه المقاطعات بعد عام ١٧٦١ عن طريق الوالى وفى شكل التزامات الى أوجاق الانكشارية الذى خصص للوالى مقابل ذلك حصة من الدخل تحت اسم **كشوفية** صغير وأدارت الانكشارية هذه الالتزامات بواسطة أمناء يهود يطلق على الواحد منهم اسم « معلم » ويشرف عليهم وكلاء تابعون لـ « **شهرحواليسى** » ، وفى عهد على بك حل الأقباط محل اليهود .

ويمكننا على سبيل المثال أن نشير الى أن مجموع المبالغ التى حصل عليها الملتزمون من مقاطعات الجمارك الأربع التى يشرف عليها الانكشارية (وهى الاسكندرية — رشيد ودمياط والبرلس وبولاق — مصر القديمة) بلغت ٠٠٠ر٢٥ر٣٢ بارة عام ١٧٣٨ — ٩ ١٧٣ كان نصيب الخزانة السلطانية منها ٨٣٢ر٦٤٨ر١٤ بارة (٤٥٪) وبلغت حصة الوالى « كشوفية صغير » ٠٠٠ر٧٥٠ر٦ بارة (٢٣٪) وتبقى للانكشارية كربح صاف مبلغ١٤٨ر٧٢٦ر١٠ بارة (٣٢٪) .

ومن بين الدخول الأخرى التىكانت تحصلها الخزانة السلطانية من مصر والتى استحدثتها السلطات العثمانية مباشرة يمكن أن نذكر العوائد المعروفة باسم « **أموال متفرقة** » وكان يقوم بتحصيلها « **قلم محاسبة** » ، وكانت تشمل الضرائب المقررة على بعض الأفراد بسببمراكزهم الاجتماعية أو بسبب الحماية التى حصلوا عليها فى ظل السيادة العثمانية . وتدخل ضمن هذه الطائفة من الضرائب الضريبة المسماة « **كشوفيه كبير** » التى استحدثت بمجرد استقرار السيطرة العثمانية وفرضت على كبار موظفى الديوان نظير امتيازاتهم ونظير الدخول التى يحصلون عليها فى مصر . وفى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ارتفع عائد الـ « **كشوفيه كبير** » الى أربعة ملايين بارة . وبعد أن ألغيت هذه الضريبة لبعضالوقت ما بين ١٦٠٧ — ١٦١٣ عادت من جديد وبلغ عائدها عام ٣٢ — ١٦٣٣ (١٢½٪) مليون بارة لينخفض بعد ذلك عام ١٦٥١ الى سبعة ملايين ونصفبارة ثم الى خمسة ملايين ونصف عام ٦٤ — ١٦٦٥ . وفى عام ٧١ — ١٦٧٢ كانت المنظمات الادارية والمالية فى مصر موضوعا لاصلاح شامل أمر به الوزير ابراهيم باشا ، وتقرر فى هذا الاصلاح انشاء ضريبة تسمى « **كشوفيه صغير** » تفرض على بعض الموظفين لصالح الوالى بالاضافة الى ضريبة الـ « **كشوفيه كبير** » المخصصة أصلا للخزانة السلطانية والتى كانت تحصل من كبار الحائزين من الضباط « **أصحاب المناصب** » الذين يعينهم الديوان بالقاهرة . ونتيجة لاصلاح ١٦٧١ كان على الوالى — من جانبه أيضا — أن يخصص نسبة من دخله للخزانة اسلطانية بصفة هدية سلطانية سنوية للخزانة العامة : « **مال حلوان** » والتى بلغت مليونا من البارات ثم بلغت مليونين و ١١٣ ألف بارة .

ولنعد قليلا الى خراج مصر الذى كان يطلق عليه اسم « **ارسالية خزينة** » لقد تعرضت هذه الضريبة التى أنشأها ابراهيم باشا ١٥٢٥ لتغييرات عديدة تبعا للفترات والولاة . وفى عام ١٥٩١ — وبعد أن كان عويس باشا قد حصل مبلغ ٢٤ مليون بارة كخراج أى ما يساوى ستمائة ألف قطعة ذهبية — دبر الباشا لحركة عصيان واستطاع بهذا العمل أن يحرم الجنود من رواتبهم والتمس — هو — الهرب بينما كانوا — هم — ينهبون القاهرة . عندئذ خفض الخراج الى ١٦ مليون بارة حتى عام ١٥٩٦ ثم ارتفع الى ٢٠ مليون ثم الى ٢٤ مليون بارة من جديد عام ١ — ١٦٠٢ . وسمحت حالة الازدهار التى سادت فى مصر فى الأعوام التالية برفع حصة الخراج الى ٣٠ مليون عام ٧٢—١٦٢٨ ثم أخذت حصة الخراج تتذبذب ما بين ٢٠ و ٢٤ مليون بارة حسب الأموال أى ما يتراوح بين ½ مليون و ٠٠٠ر٦٠٠ قطعة ذهبية .

وفى عام ١٦٦١ أجرى ملك ابراهيم باشا — صهر السلطان ووالى مصر من ١٦٦١ الى ١٦٦٤ عدة اصلاحات مالية — اذ أن دخول الخزانة المصرية عند وصوله لم تكن تسمح بخراج (**ارسالية**) الا فى حدود مبلغ ٠٠٠ر٧٥٠ر١٥ بارة ، وبمقتضى التعديلات التى ادخلها فىشعبان ١٠٧١ هـ / ابريل ١٦٦١ أضيفت ضريبة عامة جديدة تحت اسم « **مظاف** » (مضاف) بواقع ٠٠٠ر٢٥ بارة على كل ٠٠٠ر٥ بارة يدفعها حائزو المقاطعات المدنية والريفية وتقررت كذلك ضريبة قدرها ٢ بارة على كل أردب من الحبوب . ولكى يقلل من الانفاق جعل من الضرورى التصديق على كل اجازات الوظائف وأعيد توزيع الاجازات، وخضعت كل المرتبات لنظام وخفضت المعاشات وارتفع العائد بفضل هذه الاجراءات الى أكثر من مائة مليون بارة بينما انخفض الانفاق الى ٧٣ مليون وتبقى بذلك مبلغ ٠٠٠ر٧٥٠ر٣١ للارسالية . لكن البكوات استاءوا من ذلك وقرروا عزل ملك ابراهيم باشا وابعاده الى استانبول فى عام ١٦٦٤ . عندئذ أرسلت استانبول على وجه السرعة مفوضا من قبلها ليناقش المسائل المالية مع زعماء المماليك .

وبالرغم من أن الطرفين قد توصلا لاتفاق على مبلغ ٣٠ مليون باره ــ وهو ما وافق عليه الباب العالى ــ فان الارسالية انخفضت بعد عدة سنوات الى ٢٠ مليون بارة ، عندئذ أرسل قره ابراهيم باشا الى مصر لاجراء الاصلاحات الادارية اللازمة ، وصحبه ألفان من الجنود لدعم مركزه . وفى خلال ثلاث سنوات ، أعاد كلية تنظيم الخزانة وانشأ نظاما استمر بلا تغيير فعلى حتى قدوم الحملة الفرنسية .

ومع ذلك فان هذا النظام الجديد لم يمنع من نشوب الصراعات بين الباب العالى والأمراء الذين رفضوا عدة مرات ــ فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ــ دفع الضرائب . ولذا فان حكومة استانبول حين دعمت مكانة على بك عام ١٧٦٣ كانت تفعل ذلك ضدهم ، نظير وعد منه بدفع كل المتأخرات ، لكن على بك أعلن استقلاله عن الباب العالى ، وفى المدة من ١٧٦٩ الى ١٧٧٣ لم يرسل الى استانبول لا الخراج السنوى ولا المستحقات الأخرى . وعندما أسقط على بك عام ٧٣ ــ ١٧٧٤ عاود خليفته محمد بك ارسال الخراج ، ومنذ عام ١٧٧٩ خضعت مصر لسلطة البكوين مراد وابراهيم اللذين أوقفا ارسال الأموال لاستانبول وللمدن المقدسة . وتجاه هذا الموقف ، قرر ديوان استانبول ــ بناء على اقتراح من **باش دفتردار** فيظى سليمان أفندى ارسال حملة برية وبحرية وافق عليها حاكم سوريا أحمد باشا الجزار ، وأرسل بهذه المناسبة تقريرا عن الوضع فى مصر وهو ما يعرف باسم **((نظام نامه مصر))** الذى قام بنشره مؤخرا S.J. Shaw . وعقب احتلال الاسكندرية والقاهرة قام القابودان باشا غازى حسن بوضع اصلاحات جديدة تكفل اصلاح الخلل فى الادارة العثمانية والميزانية ، لكنه استدعى على عجل للذهاب الى أوربا ، وعندئذ استعاد مراد بك وابراهيم بك مكانهما وسلطاتهما السابقة (١٧٩١) . ثم قدمت الحملة الفرنسية لتضع لهذا الوضع نهايته .

وكانت المصاريف الاساسية التى تخصم من **الارسالية** كما يلى :

مصاريف الفرق التى ترسلها مصر للمشاركة فى الحملات الامبراطورية (٣٫٠٠٠ رجل بقيادة أغا الانكشارية أو بقيادة سردار) ، مصاريف الفرق العثمانية المارة بمصر فى طريقها الى الجزيرة العربية أو اليمن ، مصاريف تموين الأسطول العثمانى عندما يرسو بالموانى المصرية، مصاريف أبناء العائلة السلطانية عند مرورهم بمصر ــ غالبا فى طريقهم للحج ــ ، تكاليف نقل البضائع المرسلة سنويا من مصر الى استانبول.

وحول هذه النقطة ينبغى أن نوضح ، أنه بخلاف المساهمات المختلفة التى سبق ذكرها ، كانت حكومة القاهرة ملزمة بارسال منتجات غذائية للمطبخ السلطانى ولمخازن المئونة (الكرار) السلطانية وأن ترسل كذلك أدوات مختلفة للترسانة الأميرية فى استانبول . ومنذ غداة الفتح العثمانى كانت استانبول ترسل بصفة منتظمة **((وكيل خرج حصة))** كى يجمع ويرسل من مصر المنتجات الغذائية المخصصة للمطبخ السلطانى كالسكر والأرز الأبيض والعدس والحمص والشعير والفلفل الأحمر والبن والمشروبات والزنجبيل والعقاقير .. الخ . وفى القرن الثامن عشر وكلت وظيفة **((وكيل خرج))** الى أحد بكوات مصر . وفى البداية ، كانت السفن التى تقوم بنقل هذه البضائع سفنا تركية وكانت تكون ما كان يسمى ب **((قافلة القاهرة))** . ولكن ابتداء من النصف الثانى للقرن السابع عشر كانت تستدعى لهذا الغرض سفن خاصة فرنسية أو سفن تابعة للبندقية ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر كانت أنواع البضائع المطلوبة وكمياتها قلما تتغير . اما بخصوص المواد اللازمة للترسانة فكانت تشمل البارود ومواد تسليح السفن ، والأشرعة والحبال .. الخ .

وفى ختام الحديث عن المسائل المالية ، سنقدم بعض الايضاحات عن النقود . بمجرد وصول العثمانيين ، سحبت من التداول كل العملات الفضية والنحاسية التى تحمل أسماء سلاطين المماليك وضربت بدلا منها عملات تحمل اسم السلطان سليم شاه ، اما العملات الذهبية والتى كانت تعرف باسم الأشرفى (وبالتركية شريفى) فقد استمر تداولها وان كانت قد بدأت تعرف طريقها الى استانبول فى نفس الوقت الذى بدأت فيه العملات العثمانية تعرف طريقها الى مصر . ويبدو أن مشكلة تحويل النقود كانت بالغة التعقيد . ويكفى أن نقرأ ابن اياس لنلم بالأوامر التى كانت تتوالى لتثبيت دورة النقد والتى استمرت ــ على الأقل ــ حتى تعيين مصطفى باشا واليا على مصر عام ١٥٢٢ . وبعد ذلك أصبحت العملة المضروبة فى مصر تحت اشراف ناظر تركى **(أمين درب نامه** ــ أى أمين دار سك النقود) على غرار العملة المضروبة فى استانبول مع اختلاف طفيف فى القيمة ــ فى بعض الأحيان ــ لصالح العملة الأخيرة .

وفى القرن السابع عشر ، أخذت تتداول فى القاهرة ــ كما فى استانبول ــ عملات أجنبية

متعددة وكان شغل موظفي المالية الشاغل في مصر هو العمل على جمع أحسن هذه العملات الأجنبية وارسالها الى استانبول ضمن حصة الخراج والأموال الأخرى .

وفي القرن الثامن عشر ، عرفت مصر تلك العملة الذهبية المضروبة في استانبول في عهد أحمد الثالث والتي كانت تسمى **زنجرلي** (وقد عرفت في مصر باسم فندقي ثم تناولها التحريف التركي الى **فندقلي**) . وقد توقفت هذه العملة عام ١٧٧٣ ولم تعد تضرب سوى العملة المسماة **زر محبوب** (أي المفضل) والتي كانت قيمتها أقل بنسبة طفيفة من مثيلتها في استانبول . وفي النهاية نذكر أن من الواضح أنه — وان كانت الضرائب المختلفة كانت تزيد في مصر بنسب لافتة للنظر في بعض الأحيان فيما بين ١٥١٧ و ١٧٩٨ الا أن التدهور شبه المستمر للنقد العثماني كان بمثابة تعويض عن الزيادة أما من الناحية الفعلية فيمكن القول بأن هذه الضرائب لم ترتفع .

العلاقات الدينية والثقافية

اذا كانت المسائل المالية قد لعبت الدور البارز في العلاقات بين القاهرة واستانبول فانها لم تكن العلاقات الوحيدة بين البلدين . ومن اللائق أن نفسح المجال لأنواع أخرى من العلاقات التي قامت بينهما .

لم يمارس العثمانيون فيما يتصل بالقضاء الشرعي ضغطا محسوسا . وكما يذكر جب Gibb وباون Bowen فانه بالمقارنة بالنظام الثابت والسلمي (الهرمي) لعلماء استانبول والولايات التركية الأخرى ، احتفظ علماء مصر والبلاد العربية لحد ما بالمرونة التقليدية لنظامهم وبنفورهم الاسلامي من كل نظام أجنبي ومع ذلك نستطيع أن نكتشف بمصر القليل من بصمات « العثمنة » ، ويمكن أن نلمس بعض الوجود للسيطرة العثمانية في الترشيحات الرسمية لمناصب القاضي والمفتي الحنفي وشيخ العلماء . لكن التدخل المباشر من جانبهم كان قاصرا على النظام القضائي ، أما في نواحي النشاط الأخرى كالتعليم والهيئات القائمة به ، فانه لا استانبول ولا الموظفين المحليين كانوا يتدخلون مطلقا في نظمها التقليدية لا في أشخاص القائمين عليها ولا في المناهج التي يتبعونها . ويبدو أن المشرع التركي — رغبة منه في الوفاق مع الزعماء الدينيين المحليين — لم يسع الى فرض نظم يمكن أن تثير عليه معارضة جادة . ولم تكن ثمة ضرائب تحصل من العلماء ، وبالرغم من أن السلطان كان ينتمي الى المذهب الحنفي ، فانه لم يحدث مرة واحدة أن ولي مشيخة الأزهر شيخ حنفي ، وظل هذا المنصب — طيلة القرن الثامن عشر — وقفا على الشافعية .

وكان القضاة في الامبراطورية العثمانية خاضعين لسلطة شيخ الاسلام ولذا لم يكونوا دائمين ، وانما كان بقاؤهم في مناصبهم يرتهن بتقلبات السلطة المركزية ، كما كانوا ينتظمون في سلمية (هيرارشيه) ثابتة : فبعد شيخ الاسلام ، يوجد اثنان « **قاضي عسكر** » واحد عن الروميلي وآخر عن الأناضول ثم — كدرجة أولى — قاضي استانبول يتلوه قضاة المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) وبروس وأدرنة والقاهرة ودمشق والقدس وحلب. ويتبع قاضي القاهرة مجموعة القضاء المصري وتشمل ست درجات يشغلها ٣٦ قاضيا متخصصا . ولم يكن القضاة كذلك يدفعون أية ضرائب ولكن كانت توجد — مع ذلك — ضريبة تنصيب (أو تجديد تعيين) عن كل طائفة ، تعريفتها ثابتة . وعندما حرم سليمان على القضاة أن يبيعوا **للنواب** حق تصريف شئون القضاء ، حصل قاضي مصر نتيجة لذلك على فرمان يخوله حق اختيار النواب الذين يرى صلاحيتهم . وهكذا كان يوجد بالقاهرة ١١ نائبا : ٩ منهم لأحياء المدينة المختلفة وواحد لبولاق وآخر لمصر القديمة . وكان عليهم أن يمتثلوا في عملهم لأوامر « قاضي عسكر » الأناضول . وفي نظام الصدارة كان مفتو (جمع مفتي) المذاهب الأربعة يتقدمون على النواب .

وكان الازهر — كما سبق أن ذكرنا — أهم مؤسسة للتعليم في مصر . ويذكر الجبرتي انه كان هناك زيادة على ذلك عشرون مدرسة ومسجدا ، لكن واحدة أو اثنتين منها فقط كانتا تحظيان بسمعة طيبة . ولم يكن الازهر يجتذب فقط طلاب مصر لكن طلابه كانوا يفدون بصفة عامة من كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية ومن كل البلاد الاسلامية وفي المقابل ، يبدو أن علماء الازهر قد لزموا — في أغلب الاحيان — جانب الحكومة ، كما التزموا الحرص على التقاليد الدينية . ولذا فانه في عام ١٧١١ ، حين حمل احد الوعاظ الاتراك الاناضوليين — في القاهرة — على السلوك الديني للمصريين وعلى تقديس الأولياء وعلى طوائف الدراويش ، وعندما نجح في الهاب حماسة اتباعه — وكانت غالبيتهم من الترك — حتى أنهم أثاروا نوعا من الهياج ، حين حدث ذلك استصدر العلماء والقاضي من الامراء والباشا أمرا بنفي الواعظ ومعاقبة

البقية ص ١١٥

بقية المنشور ص ٦٥

اتباعه . على أن هذا التشـهير بالجمود الديني والتصوف المنحط كان — في حد ذاته — بمثابة تشجيع وارهاص بالدعوة الوهابية قبل ان تبرز الى الوجود بثلاثين عاما ، واجهه — كأمر طبيعي — تزمت أولئك المحافظين الحريصين على مناصبهم والمعادين على الدوام لكل تجديد .

وفي نفس الوقت ، فان هذا التزمت لم يمنع من ظهور تيار فكري جديد في القاهرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، يمكن أن نصفه بأنه نهضة مبكرة وكان هذا التيار يضم شخصيات مصرية ليست على وفاق مع تلك التقاليد الثقافية والايديولوجية السائدة ، وتحاول التجديد في مجالات الثقافة المختلفة : حسن الجبرتي وهو عالم رياضة وفلكي ، ومحمد الشبراوي وحسن العطار واسماعيل الخشاب وهم شعراء وناثرون ، وعبد الرحمن الجبرتي ، وهو مؤرخ ، ومحمد مرتضى الزبيدي وهو عالم فقه ولغة . ومن بين هؤلاء كان مرتضى (والجبرتي) أكثرهم شهرة ونشاطا ، وقد فتح بنشر قاموسه الطريق لتجديد اللغة العربية ، وامتدت شهرته الى بعيد ، حتى أن السلطان عبد الحميد الاول دعاه لمواصلة نشاطه في استانبول ولكنه رفض . كما خلق آخرون مثل الجبرتي والعطار — مدرسة تاريخ جديدة وكانا من قبل قدوم الحملة الفرنسية المبشرين بالنهضة العربية . ولا ينبغي على سبيل المثال أن ننسى أن العطار — كان أستاذا للطهطاوي وكان له عليه أثر كبير .

وكان من طبيعة حركة التجديد الفكري هذه بالقاهرة أن تؤدي الى قيام علاقة مع الحركات المماثلة التي ظهرت في استانبول في نفس الفترة تقريبا . ويمكن لأية دراسة مقارنة ان تلقى مزيدا من الضوء على هذا الموضوع .

ولسنا نود أن نأتي لختام هذه العجالة دون أن نذكر شيئا عن التأثرات الفنية . وقد كتب جاستون فييت Gaston Wiet وادمون بوتي Edmon Pauty في هذا الموضوع صفحات هامة . ومن المعروف أن فنانين وصناعا مصريين قد أرسلوا الى استانبول في عهد سليم الأول وسليمان القانوني للمشاركة في بناء وزخرفة مساجدها . ومن جهة أخرى فان الفن المصري قد خضع لتأثيرات عثمانية معينة دون أن يفقد رغم ذلك اصالته أو خاصياته . أما ما هو عثماني فلم يكن يظهر الا في تفاصيل تصميمات عمليات البناء وموتيفات الزخرفة الجديدة ، ويمكن في هذا المجال أن نذكر مساجد عدة : مسجد سليمان باشا بالقلعة (١٥٢٨) ، مسجد قجاسنان (١٥٧١) ، مسجد ملكة صفية (١٦١٠) ، مسجد محمد أبو الدهب (١٧٧٤) .. ويظهر التأثير اكثر وضوحا في لأسبلة (جمع سبيل) وبعض الخانات (جمع خان) وكذلك في بعض البيوت والقصور التي تحتاج لأن تكون موضوعا لدراسة مستقلة . ومهما يكن شأن هذه العلاقات ضئيلا فانه لا ينبغي أن يهمل .

وثمة علاقات أخرى ، كتلك التي تتصل بالحياة الاقتصادية كالتجارة ، أو بالعلاقات الانسانية التي أوجدها الرحالة الاتراك والمصريون (ويذهب بنا البال هنا الى أوليا جلبي على سبيل المثال) والذين لا يتسع المجال لذكرهم وان كان تأثيرهم لا يقل اهمية عما سبق .

●

نستطيع اذن أن نقول في النهاية ان السيادة العثمانية على مصر قد وجدت قبولا سريعا وأنها — بعكس ما حدث في البلدان الأخرى — لم تكن شديدة الوطأة بصفة عامة . كان ثمة قدر ضئيل من القمع العسكري — اذا نحن نحينا جانبا حملة ٨٥ — ١٧٨٦ ، الا أن حوادث العصيان والتمرد لم تكن من صنع المصريين في غالب الاحيان ، كما انها لم تكن موجهة ضد العثمانيين الا في نهاية القرن الثامن عشر . وفي مقابل ذلك كان العثمانيون يكنون بالغ الاحترام للقاهرة التي ظلت تحتفظ في نظرهم بكامل هيبتها .

ثم ان الافكار التي تروج عن ظلم الاتراك لم تظهر الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر ، بالاضافة الى أنها من صنع الغرب وترتبط « بالمسألة الشرقية » .. وكان يلجأ اليها في شعارات الحركات الاستقلالية التي تظهر في قلب الامبراطورية العثمانية وكذلك أثناء التأييد الفرنسي لمصر بعد ١٨٣٠ وفي التصورات التي أشاعتها حملة بونابرت على سبيل المثال ، وكذلك في الاستراتيجية السياسية للقوى الغربية التي كانت ترمي لاحداث شقاق بين القاهرة واستانبول بقصد احكام مزيد من السيطرة على دولة بدأ يرتفع شأن وضعها الاقتصادي والاستراتيجي مع انشاء قناة السويس .

ان الامر لم يكن علاقة تبعية سياسية في اية لحظة ، ومنذ بداية القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر ، وبرغم أن القاهرة لم تكن عاصمة لدولة مستقلة الا أنها لم تكن بأية حال أقل من عاصمة ، فقد ظلت واحدة من أوليات المدن في امبراطورية اسلامية مترامية الأطراف ، يولي حكامها — أي حكام الامبراطورية — القاهرة قدرا لا يمكن تجاهله من رعايتهم واحترامهم .